

Distr.: General
17 September 2013
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ج ج) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	أذربيجان
٥	مدغشقر

* A/68/150.

** وردت المعلومات المدرجة في هذه الوثيقة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣]

ملحة عامة

تمثل نظم تحديد الأسلحة التقليدية صكوكا هامة لكفالة الاستقرار والقدرة على التنبؤ والشفافية في المجال العسكري. وإن أي نظام لتحديد الأسلحة التقليدية، من حيث كونه ترتيبا سياسيا عسكريا معقدا، يتطلب درجة عالية من التزام الدول الأطراف بمبادئه الأساسية، فضلا عن احترامها الشديد لقواعد القانون الدولي ومبادئه التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام لتحديد الأسلحة.

وقد وقعت أذربيجان اتفاق طشقند المتعلق بالمبادئ والإجراءات المتصلة بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام ١٩٩٢ ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا المعدلة في عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن أذربيجان لم تصدق على اتفاق طشقند، ومن ثم فإنه لا يشكل واجبا ملزما لها قانونا، فإنها تطبق وتحترم طوعا جميع أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وفي إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، تبرهن أذربيجان على التزامها بتدابير الشفافية من خلال المشاركة في عمليات التبادل المنتظمة للمعلومات والإخطارات واستقبال عمليات التفتيش.

وتشارك أذربيجان بنشاط في المناقشات الجارية بشأن مستقبل نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، التي تهدف إلى إخراج معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من المأزق الذي تمر به حاليا. وترى أذربيجان أن أي آلية تُنشأ في المستقبل يجب أن تستند إلى جملة أمور منها أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا المعدلة؛ وأن تنص على أن تتولى الدولة الطرف المسؤولية والرقابة في ما يتعلق بجميع الأسلحة والأعتدة التقليدية التي تحددها آلية جديدة ضمن مجال تطبيقها؛ وأن تنص على إمكانية أن تتواجد، ضمن مجال تطبيقها، قوات عسكرية لدولة طرف على الأراضي المعترف بها دوليا بأنها تابعة لدولة أخرى وفقا للقانون الدولي والموافقة الصريحة من الدولة الطرف المضيفة؛ وأن تعيد النظر في الحدود القصوى للأسلحة والأعتدة التقليدية التي يسمح بها نظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بحيث يعكس المجموع على نحو

أفضل الظروف الأمنية الراهنة والمعايير الموضوعية في منطقة تطبيقات المعاهدة وموجودات الأعتدة الفعلية التي تحددها المعاهدة، حسب الاقتضاء؛ وألا تطبق إلا في أوقات السلم.

انتهاك أرمينيا معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

يمثل استمرار احتلال أرمينيا أراضي أذربيجان عقبة هامة أمام التنفيذ الكامل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في منطقة جنوب القوقاز. فالمبدأ الأساسي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هو التزام الدول الأطراف فيها بمقتضى القانون الدولي "بالامتناع في إطار علاقاتها المتبادلة، وكذلك في علاقاتها الدولية على وجه العموم، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي شكل آخر يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه". ولقد ارتكبت أرمينيا انتهاكا صارخا لهذا الالتزام القانوني الدولي باستخدامها القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان والقيام بعملية تطهير عرقي هناك وإقامة كيان انفصالي تابع لها مبني على أساس عرقي في الأراضي المحتلة. ولقد جرى الاعتراف دوليا، بما في ذلك من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، بأن منطقة داغليق كاراباخ (ناغورني كاراباخ) والمقاطعات السبع المحيطة بها التابعة لأذربيجان تخضع للاحتلال العسكري الأرميني.

وهناك مبدأ أساسي آخر من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تنتهكه أرمينيا وهو مبدأ "موافقة الدولة المضيفة" الذي تحدده المادة الرابعة (٥) من المعاهدة، حيث تنص على أنه لا يجوز لأي دولة طرف أن تركز قوات مسلحة تقليدية في أراضي دولة طرف أخرى من دون موافقة تلك الدولة الطرف.

ولقد استمرت أرمينيا على مدى سنوات في تعزيز وجودها العسكري في الأراضي المحتلة في أذربيجان. وفي انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، نشرت أرمينيا في تلك الأراضي أكثر من أربعين وحدة قتال مجهزة تجهيزا جيدا مع ما يصل إلى ٣٥٠ دبابة قتال، و ٣٩٨ مركبة قتال مدرعة، و ٤٢٥ منظومة مدفعية (عيار ١٠٠ مم وما فوق) وما يقرب من ٤٥ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين. وعلى مدى السنوات الماضية، حصلت أرمينيا على ٢١ دبابة قتال و ٦١ مركبة قتال مدرعة و ٥٤ منظومة مدفعية، ولكنها لم تعلن ذلك. وبذا يصبح العدد التراكمي لأصناف الأعتدة المعلنة والأعتدة غير المعلنة التي تخضع لتحديد المعاهدة والتي تملكها أرمينيا، ٤٨١ دبابة قتال و ٥٩٩ مركبة قتال مدرعة، و ٧١٨ منظومة مدفعية، فضلا عن ٩١ ٨٠٤ أفراد عسكريين (خلافًا للحدود القصوى المسموح بها وهي ٢٢٠ دبابة قتال و ٢٢٠ مركبة قتال مدرعة و ٢٨٥ منظومة مدفعية، فضلا عن ٦٠ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين). غير أن أرمينيا

تعلن رسمياً أن موجوداتها الوطنية تصل فقط إلى ١٠٩ دبابات قتال و ١٤٣ مركبة قتال مدرعة و ٢٣٢ منظومة مدفعية (عيار ١٠٠ مم وما فوق) و ٧٨٧ ٤٤ فرداً من الأفراد العسكريين.

وبالإضافة إلى الأرقام المذكورة أعلاه، ثبت أن أرمينيا تلقت خلال السنتين الماضيتين ما يزيد على ٣٠٠ قطعة من دبابات القتال ومركبات القتال المدرعة ومنظومات المدفعية ونقلتها إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان.

وقد أقرت الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بانتهاك أرمينيا المستمر لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وبالتالي، فإن تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن "الامتثال لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا" (المتاح على الموقع www.state.gov/t/avc/rls/rpt/2013/211892.htm)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفاد بشكل لا لبس فيه أن "أرمينيا أعلنت دعمها التام للمعاهدة إلا أنها لم تف ببعض من التزاماتها بموجب المعاهدة. أما مسائل الامتثال المبلغ عنها جميعاً سابقاً، فتشمل ما يلي: (١) التزامات خفض المعلنة التي لا تتفق مع مقتضيات المعاهدة، مع ما يترتب على ذلك من فشل في إنجاز التخفيضات اللازمة؛ (٢) التمرکز المبلغ عنه لقوات في إقليم أذربيجان دون موافقة أذربيجان؛ (٣) الامتناع الواضح عن الإعلان عن جميع الأشكال الشبيهة بناقلات الجند المدرعة من طراز MT-LBu؛ (٤) الموجودات الممكنة غير المبلغ عنها من الأسلحة والأعتدة التقليدية الخاضعة للمعاهدة؛ (٥) احتمال عدم الإبلاغ عن مركبات مدرعة من طراز BTR-80 كناقلات جند مدرعة أو ما شابهها".

ويفيد التقرير كذلك بأن "خلال عملية تفتيش أجرتها الدانمرك في يغبفارد، أرمينيا، في الفترة من ٤ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ شوهدت معدات محددة بموجب المعاهدة - حوالي ٦٠ دبابة قتال وما يزيد على ٥٠ مركبة قتال مدرعة للمشاة وحوالي ١٢٠ ناقلة جند مدرعة - غير ملحقة بهذا الموقع [...] ويبدو أن النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ يؤثر تأثيراً كبيراً على معظم مسائل الامتثال بالنسبة لأرمينيا، كما أنه من العوامل الهامة في معالجة مسألة المعدات غير المعلن عنها وغير الخاضعة للرقابة التي تحددها المعاهدة".

وإن تحليل مقارن بين عدد سكان أرمينيا ومساحة إقليمها وميزانيتها السنوية ومعدل ناتجها المحلي الإجمالي وبين نفقاتها العسكرية السنوية وعدد أفرادها العسكريين وكمية الأسلحة المشتراة وقيمة المساعدة العسكرية الأجنبية المتلقاة يدل على أن أرمينيا من أكثر البلدان تسليحاً في منطقة جنوب القوقاز. وتجري أرمينيا بانتظام مناورات عسكرية واسعة

النطاق في الأراضي المحتلة في أذربيجان، يحضرها الرئيس ووزير الدفاع وغيرهما من المسؤولين الرفيعة المستوى في أرمينيا.

وإن استمرار احتلال أرمينيا أراضي أذربيجان وسياستها الحربية وانتهاكات وقف إطلاق النار المتكررة من جانب قواتها المسلحة، بما في ذلك الهجمات التي تشن على أهداف عسكرية ومدنية في أذربيجان، وقيام القيادة في أرمينيا بأنشطة دعائية سافرة لإثارة الكراهية والتعصب العرقيين والدينيين ضد جيرانها، كلها أمور تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي وتستدعي اهتماما ورد فعل مستمرين من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع.

ويتعين على أرمينيا أن تسحب قواتها المسلحة فوراً من منطقة داغليق كاراباخ وأراضي أذربيجان المحتلة الأخرى وأن تشارك بصورة بناءة في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية للتراع وأن تحترم السلامة الإقليمية للبلدان المجاورة وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، بما يمهّد الطريق لإدامة السلام والأمن والاستقرار وإقامة نظام عملي لتحديد الأسلحة في المنطقة.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

إن الجهود التي تبذلها القوات المسلحة الملغاشية في مجال تحديد الأسلحة للإسهام في هئية بيئة أمنية مقبولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تتمحور حول مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبة عملية تداول الأسلحة والذخائر والسيطرة عليها.

وتحقيقاً لذلك، وضعت مشاريع تعديلات للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية (القانون ٦٩-١١ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٦٩ بشأن نظام الأسلحة والمرسوم ١٥٤٥ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٠ بشأن إعادة التأهيل على استخدام الأسلحة) وقُدمت إلى البرلمان للموافقة عليها. ومن جهة أخرى، يجري بصورة منتظمة على جميع المستويات القيادية للقوات المسلحة تنفيذ عمليات تفتيش ووضع تقارير جرد لتقييم مدى تنفيذ التعليمات المتعلقة بأمن الأسلحة والذخائر والتحقق منه.